اعضاء في مجلس الادارة يوقعون على بياض... وحصة قيمتها 600 مليون دولار بيعت بـ385 مليونا

صندوق الإستثمار الفلسطيني: اقتراحات قبل ان نخسر كل شيء

جودت الخضري*

■ شاء حظي أن أنضم الى عضوية مجلس ادارة صندوق الإستثمار في ايلول (سبتمبر) 2003م بدلاً عن السيد عزام الشوا الذي أصبح وزيراً للطاقة في حكومة السيد محمود عباس الأولى، وكانت تلك الفترة حافلة بالآمال في الإصلاح، وهذا أحد الأسباب الذي دفعني للقبول بعضوية مجلس ادارة صندوق الإستثمار.

إن صندوق الإستثمار تشكل بقرار من السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 2002/8/14م، ويرأس مجلس الإدارة وزير المالية السيد د. سلام فياض وعضوية وزير الإقتصاد السيد ماهر المصري ومستشار الرئيس للشؤون الإقتصادية السيد محمد رشيد، بالإضافة الى أربعة أعضاء من القطاع الخاص الفلسطيني وهم (صبيح المصري، سامر خوري، طلال ناصر الدين، عزام الشوا)، وكان الهدف من انشاء صندوق الإستثمار هو تجميع كل استثمارات السلطة الفلسطينية وكل شركاتها في وعاء واحد وهو صندوق الإستثمار، وذلك لضمان أكبر قدر من الشفافية والمحاسبة، وهذا كان طلب رئيسي للدول المانحة نظراً لكثرة الأقاويل في ذلك الوقت عن الشركات الإحتكارية التي تملكها السلطة الفلسطينية مثل شركات الأسمنت والبترول وخلافه، وكانت ادارة الصندوق في ذلك الوقت تقوم بعمل رائع وذلك بتجميع كل استثمارات السلطة وحصرها وتقييمها وإضافتها الى أصول صندوق الإستثمار الفلسطيني بمساعدة وإشراف شركات عالمية متخصصة في هذا المجال مثل: ستاندرد آند بورز.

بعد فترة زمنية من تعييني عضو مجلس الإدارة أحسست أن طريقة العمل داخل المجلس غير مرضية، حيث أن المطلوب هو توقيع أعضاء مجلس ادارة صندوق الإستثمار على صفقات بيع لأصول الصندوق بدون توافر الحد الأدنى من التفسير والتوضيح عن السبب الذي أدى الى طلب البيع وعن السبب الذي أدى الى اختيار هذا المشتري بعينه.

ومثال على ذلك:

صفقة بيع حصة صندوق الإستثمار في شركة جوال، حيث أنني دعيت لحضور اجتماع مجلس الإدارة في مكتب السيد رئيس مجلس ادارة صندوق الإستثمار (وزير المالية) بتاريخ 2004/12/4، ولم أستلم أي أجندة لهذا الإجتماع أو المواضيع التي ستتم مناقشتها بل جلست لأرى الموافقة على بيع الحصة الخاصة بشركة جوال، وقام السيد رئيس المجلس وجميع الأعضاء بالتوقيع على عقد البيع بقيمة (42) مليون دولار أمريكي وهي تمثل ثلث شركة جوال، وللحقيقة فإنني أذكر للسيد صبيح المصري قيامه بمغادرة الإجتماع قبل التوقيع وأخبرنا أنه سيترك الجلسة حتى البت النهائي في هذه الصفقة منعاً لأي تعارض في المصالح بصفته نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق.

في ايار (مايو) 2004م التقيت بالسيد سامر خوري وبدأت الحديث له عن قلقي من وضع مجلس الإدارة والطريقة التي تدار فيها شؤون الصندوق، فوجدته يحمل نفس الهموم وعنده نفس الإحساس بالقلق على صندوق الإستثمار، فقررنا مجتمعين ارسال رسالة الى السيد رئيس مجلس ادارة الصندوق وأعضاء مجلس ادارة صندوق الإستثمار تعبر عن عدم رضائنا عن الطريقة التي يدار بها الصندوق، وعن اقتراحاتنا بالتعديل وتم ارسال الخطاب الى مجلس ادارة الصندوق موقعا من السيد سامر ومن جودت الخضري بتاريخ 2004/6/26م، وأهم ما يحتويه هو:

1 ـ عملية بيع الإستثمارات:

وضع نظام محدد وواضح لعملية بيع الشركات التي يقرها مجلس الإدارة، هذا النظام يربط بين قيمة الشركات التي سوف يتم بيعها حسب التقييم وبين قيمة البيع ونسبة التغيير المسموح بها، فعلى سبيل المثال:

لمن ستكون أفضلية بيع هذه الشركات؟ وهل سيتم التفاوض مع مشتر واحد أو أكثر؟ ... الخ

ونقترح تشكيل لجنة تكون مسؤولة عن بيع الأصول التي يقرها مجلس الإدارة.

2 ـ اعتماد المشاريع التي ينوي الصندوق الإستثمار بها:

نقترح أن يكون اعتماد هذه المشاريع من خلال لقاءات دورية للجنة الإستثمار تتم فيها مناقشة المشاريع بشكل موسع، وسماع رأي جميع الأطراف وإتخاذ القرار المناسب وتنفيذه، وهذا أيضاً يمنع الإحراج لجميع الأطراف حيث أن التوقيع بالقبول أو الرفض هو من وجهة نظرنا قرار متسرع ويمكن أن يكون قراراً غير موفق، ونقترح أن تكون اجتماعات لجنة الإستثمار بصفة دورية وغير مرتبطة بإجتماع مجلس الإدارة.

3 ـ الإستثمار في فلسطين:

× الإلتزام بإستراتيجية الإستثمار التي أقرها مجلس الإدارة، وهي أن تكون 50 % من استثماراته داخل فلسطين على الأقل، الا أنه للأسف خلال الفترة الماضية لم يتم اعتماد أي مشروع للإستثمار في فلسطين، بالرغم من الحالة الإقتصادية المتردية للإقتصاد الفلسطيني وإحتياجه الى أي مشروع لخلق فرص عمل.

4 ـ العلاقة بين مجلس الإدارة والأعضاء والإدارة واللجان المنبثقة:

× نرجو أن يتم تحديد العلاقة بين مجلس الإدارة وبين اللجان المنبثقة وبين ادارة الصندوق، وآلية العمل بينهم وتحديداً العلاقة بين لجنة الإستثمار ومجلس الإدارة، وطريقة نقل المعلومات بين أعضاء مجلس الإدارة.

× لجنة التدقيق والتي يترأسها السيد رئيس مجلس الإدارة وهي من أهم اللجان في المجلس لم تجتمع ولو لمرة واحدة بالرغم من اصدار التقرير السنوي الأول.

× كذلك نرجو من السيد رئيس مجلس ادارة الصندوق أن يقوم بإبداء رأيه في المواضيع التي يتم النقاش فيها، حيث أنه لغاية الآن لم نستلم أي رأي للسيد رئيس مجلس الإدارة في أي موضوع.

واللافت في الأمر أن السيد رئيس مجلس ادارة صندوق الإستثمار لم يرد على هذا الخطاب بأي تعليق، ولم يقم بإرسال أي خطاب أو أي رأي لأعضاء مجلس الإدارة طيلة فترة مكوثي في المجلس، ومن الواضح أنه بدأ يظهر نوع من عدم الإرتياح داخل مجلس الإدارة، وقام السيد مدير عام الصندوق في أغسطس 2004م بتقديم استقالته الى السيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تكون سارية المفعول من 2004/12/31 وتم الإعلان عن الإستقالة مما زاد الأمر تعقيداً في مجلس الإدارة.

وأدى مرض السيد الرئيس ووفاته بتاريخ 2004/11/9 الى حالة من القلق والخوف من المجهول نظراً للتاريخ الطويل الذي عشناه مع السيد الرئيس ياسر عرفات.

وبتاريخ 2004/11/22م استلمت رسالة من السيد مدير عام الصندوق يطالب فيها بالموافقة على بيع حصة صندوق الإستثمار الفلسطيني في شركة أوراسكوم الجزائر وتونس بقيمة (315) مليون دولار أمريكي ذاكراً أن السيد رئيس مجلس الإدارة يقوم بالتفاوض للحصول على عرض أفضل من العرض السابق، وقمت فوراً برفض عرض البيع للأسباب الآتية:

1 ـ أنه لا يوجد أي تقييم فعلي ومحايد عن قيمة تلك الأصول المعروضة للبيع.

2 ـ أنه لا يوجد سوى عرض واحد للشراء والمفروض بصفقة بهذا الحجم أن تحصل على ثلاثة عروض حتى يمكننا المقارنة للأفضل.

3 ـ لماذا يراد البيع الآن ولم يمض على وفاة الرئيس عشرة أيام؟

4 ـ كيف يمكنني الفهم أن صفقة بهذا الحجم يراد الموافقة عليها بالتمرير؟

5 ـ أين سيتم استثمار هذه الأموال في فلسطين أم في العراق أم في أي بلدان أخرى.

6 ـ من سيدير هذه الأموال، حيث أن السيد المدير العام استقالته ستصبح في حيز التنفيذ بعد أسابيع قليلة.

إنني لا أريد أن أسترسل في تفاصيل هذه القصة التي انتهت ببيعها بقيمة 385 مليون دولار بالرغم من أن السيد الرئيس أصدر أوامره الى مجلس الإدارة بعدم البيع أو التصرف بهذه الأسهم دون الرجوع اليه مع العلم أن هناك تقارير من أطراف محايدة في ذلك الوقت تقيم قيمة الصفقة بما يقارب ((600 مليون دولار، والجميع يعلم عن القيمة الفعلية لهذه الصفقة الآن وهذه الصفقة كانت الأسباب التي أدت الى تقديم الإستقالة من مجلس الإدارة للسيد سامر خوري ولي.

إن الخلاف الذي نشب بخصوص هذه الصفقة عن حجم الربح المتاح بالرغم من أن نسبة الربح قد بلغت 100 % في هذه الصفقة، ولكن ما الذي يمنع أن تكون 400 % أو 500 %، ولدينا خير دليل على ذلك أن صندوق الإستثمار الفلسطيني اشترى 20 مليون سهم في شركة أوراسكوم القابضة بمبلغ دولار واحد للسهم، والآن القيمة الإسمية للسهم في حدود 60 دولارا أمريكيا للسهم الواحد، مع العلم أن صندوق الإستثمار قد باع حوالي 50 % من قيمة تلك الأسهم بأسعار متفاوتة، وهذا الموضوع يجعلنا نفكر في أي حظ كان يمكن أن يلقاه صندوق الإستثمار الفلسطيني لو أنه اشترى بمبلغ 35 مليون دولار قيمة القرض الذي قدمه صندوق الإستثمار الى شركة أوراسكوم القابضة أسهماً بحيث أنه لا يوجد أي سبب لقيام صندوق الإستثمار بإقراض مؤسسات اقتصادية عملاقة مثلا اوراسكوم، حيث أن مكانتها العالمية تؤهلها للحصول على قروض بمئات ملايين الدولارات بدون الحاجة الى الإقتراض من صندوق الإستثمار الفلسطيني.

وكان أجدر أن يتم شراء أسهم بها أو استثمارها في أي موضوع آخر بدلاً من بيع حصة شركة جوال بحجة انعدام السيولة في صندوق الإستثمار، لكن أن يتم تحويل صندوق الإستثمار الى مؤسسة اقراض، فهذا لا يمكنني فهمه.

وكذلك غياب استراتيجية واضحة للإستثمار أحد المواضيع المهمة التي أدت الى استقالتي وبالطبع لكم أن تتخيلوا أن صندوق الإستثمار الفلسطيني قام بالإستثمار في العراق بمبلغ يصل الى 40 مليون دولار أمريكي، وعندما قرر مجلس الإدارة بإعادة جزء من استثماراته الى فلسطين أعاد بالضبط أخطاء العشر سنين السابقة، وهو انشاء شركات احتكارية مملوكة بنسبة 100 % للقطاع العام وأعني بذلك شركة التطوير الإقتصادي التي أوكل اليها مهمة ادارة الدفيئات الزراعية التي تركها المستوطنون خلفهم في حالة مقبولة مقابل دفع 14 مليون دولار كتعويض لهم قام السيد ولفنسون بجهود شخصية لتمويل هذا المبلغ من مؤسسات خاصة.

ونفاجأ أن التاريخ يعيد نفسه، فلم تتعلم السلطة من الأخطاء التي مرت بها في انشاء مزرعة الأنثرويوم في أريحا التي تكلفت ملايين الدولارات، وكانت كل أسباب النجاح متوافرة لها من حيث احتياجات السوق والسعر وإمكانية التصدير الا أنها فشلت فشلاً ذريعاً وتم تصفية المزرعة وبيع كل أصولها.

إن اصرار رئيس مجلس ادارة صندوق الإستثمار الفلسطيني على عدم وجود قطاع خاص محلي مؤهل لإدارة هذه الدفيئات هو مردود عليه وليس له أي أساس من الصحة، بدليل وجود 14000 دفيئة زراعية في قطاع غزة تدار من القطاع الخاص بأحسن وسيلة.

إن ايماني بأن صندوق الإستثمار الفلسطيني يمكن أن يكون أداة مهمة في تطوير الإقتصاد الفلسطيني ايمان راسخ لا يتزعزع، ولكن سماعنا للأقاويل أن ما تم سحبه خلال عام 2005م يقارب ((500 مليون دولار أمريكي هذا العام من صندوق الإستثمار لتغطية العجز في وزارة المالية سواء مبالغ سائلة أو كضمانات شيء يدعو للقلق، وهذا يعني في خلال عام أو عامين اذا استمر الحال كما هو عليه فسيصبح صندوق الإستثمار عبارة عن بعض الأصول التي لا تحقق أي ربحية، ونفقد أملاً آخر في الإستثمار في فلسطين.

وقد يسأل سائل عن سبب توقيت هذا المقال، فإنني قطعت العهد على نفسي ألا أكتب عن صندوق الإستثمار الا بعد تشكيل مجلس ادارة جديد، وحيث أنه تم تعيين مجلس ادارة ومدير عام جديد من اخوة أفاضل مشهود لهم بالكفاءة، وأن كل ممثلي القطاع الخاص الموجودين في صندوق الإستثمار هم أصحاب خبرة وحققوا نجاحات يفتخر بها كل فلسطيني، فإنني أرى أنه لا حرج من الكتابة الآن في هذا الموضوع، هذا بالإضافة الى أننا على أعتاب مرحلة سياسية جديدة وذلك من خلال الإنتخابات البرلمانية القادمة التي نأمل أن تفرز مجلسا تشريعيا جديدا يكون قادراً على متابعة أمور صندوق الإستثمار بطريقة أكثر مهنية وأكثر تخصصاً.

إنني أتمنى على مجلس الإدارة الموقر أن يدرس هذه الإقتراحات وهي:

1 ـ الفصل الكامل بين وزارة المالية وبين صندوق الإستثمار، بحيث لا يتم استعمال حسابات صندوق الإستثمار لصالح وزارة المالية مهما كانت الأسباب.

2 ـ تحديد استراتيجية واضحة لصندوق الإستثمار، وهل سيبقى على مبدأ تقسيم الإستثمارات بين داخل فلسطين وخارجها بنسبة 50 % لكل منهما، وإذا كان ذلك صحيحاً لماذا تم اغلاق مكاتب صندوق الإستثمار في الخارج؟

3 ـ ان النجاح الذي حققه صندوق الإستثمار في السنوات الأخيرة هو نجاح مبهر حيث أنه حقق ربحا يزيد عن مليار دولار من خلال شراكته بشركة أوراسكوم القابضة، ويعود الفضل في هذا للسيد محمد رشيد المدير العام السابق لصندوق الإستثمار الذي استطاع أن يقنع السيد الرئيس الراحل ياسر عرفات بأهمية وجدوى ذلك الإستثمار وهذا يشكل تحدياً كبيراً لمجلس الإدارة الحالي، حيث أن الجمهور الفلسطيني يتطلع الى نجاحات تكافئ هذا النجاح.

4 ـ الإستعانة بالخبرات المتميزة الموجودة في مجلس الإدارة الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني وهي أغلبية في مجلس الإدارة، وعدم التفرد بالقرار وتهميش هذه الأغلبية.

---

* عضو سابق في مجلس ادارة صندوق الاستثمار الفلسطيني

بعض خفايا «الأسلحة النووية» الايرانية ... واسرائيل

د. أسعد عبد الرحمن*

■ تصاعدت في الفترة الأخيرة الأزمة الناجمة عن ما يقال بخصوص سعي ايران لامتلاك القوة النووية بالرغم من التأكيدات الايرانية المتكررة بأن برنامجها سلمي، والهدف منه هو توليد الطاقة الكهربائية، وأنها في سعيها لذلك لم تخالف القوانين والأنظمة الدولية المرعية.

هذا مع العلم أن ايران، على عكس اسرائيل، هي من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعطي جميع الدول الموقعة عليها حق بناء مفاعلات نووية بما في ذلك مراكز تخصيب اليورانيوم طالما أن ذلك كان لأهداف سلمية.

والحقيقة أن برنامج ايران النووي الذي يثير حفيظة الغرب الآن ويهدد بمواجهة قد تبدأ سياسية وقد تنتهي بمواجهة عسكرية لا يعرف الا الله مداها ليس وليد ساعته.

فذلك البرنامج ابتدأ فعليا أواخر الستينات وأوائل السبعينات في أيام حكم الشاه الحليف القوي للولايات المتحدة (بل أنه كان برعايتها ومعرفتها وضمن معاهدات واتفاقيات ثنائية موقعة بين الطرفين). وقد تم في العام 1967 بناء أول مفاعل نووي (بقوة 5 ميغاوات) قامت الولايات المتحدة بتزويد ايران به وتركيبه.

وفي العام 1968، وقعت ايران على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية. ووفقا للوثائق التي رفعت عنها السرية مؤخرا، شجعت الولايات المتحدة ايران بالفعل على توسيع مصادرها من الطاقة غير النفطية، بل قدمت للشاه حينها تقديراتها عن أن ايران ليست بحاجة الى مفاعل نووي واحد، لكن الى عدة مفاعلات!!

وهدفت الولايات المتحدة من ذلك استعادة الملايين التي كانت قدمتها ثمنا للنفط الذي استوردته من ايران، خاصة بعد فورة الأسعار التي أعقبت الحرب العربية ـ الاسرائيلية في العام 1973.

شجع الموقف الأمريكي هذا شاه ايران على الطلب من شركة سيمنز الألمانية (الغربية آنذاك) تزويده بمفاعلين نوويين أقيما في مدينة «بوشهر» بقوة 1200 ميغاوات لكل منهما. وخلال عامي 1974 ـ 1975، قامت مؤسسة الطاقة النووية الايرانية بتوقيع عقد مع معهد ماساشوستس للتكنولوجيا لتدريب الكادر الايراني الذي سيتولى الاشراف على وادارة المفاعلين قيد الانشاء.

كما أدلت فرنسا بدلوها وقامت بتأسيس المركز التكنولوجي النووي في مدينة أصفهان في أواسط السبعينات وذلك لتدريب المهندسين الايرانيين. كذلك، وقعت ايران مع فرنسا في العام 1974 (شركة فراماتوم) اتفاقا لبناء مفاعلين نوويين بقوة ((950 ميغاوات لكل منهما في مدينة الأهواز.

غير أن اندلاع الثورة الاسلامية في العام 1979 حال دون الانتهاء من بنائهما. ومع نجاح تلك الثورة، توقف الغرب عن دعم أنشطة ايران النووية بل باشر بمعاداتها حيث رفضت شركة سيمنز (بضغط من الولايات المتحدة) تزويد ايران بالمفاعلين المتفق عليهما سابقا، الأمر الذي اضطر ايران الى مقاضاتها في المحاكم الدولية التي لا تزال تنظر في القضية لغاية اليوم. وقد اضطرت ايران بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية التوجه نحو الاتحاد السوفييتي (ولاحقا روسيا) لاستكمال ما قد بدأه الغرب ورفض اكماله.

تصاعدت الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وبين ايران من جهة أخرى خصوصا بعد قرار الحكومة الايرانية «رفع الأختام» واستئناف بحوث تخصيب اليورانيوم. فقد اعتبرت الادارة الأمريكية الموقف الايراني بمثابة اختراق لخط أحمر وخطأ كبيرا في الحسابات.

كذلك، هدد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قبل أيام باحالة ملف ايران النووي الى مجلس الأمن الدولي ولم يستبعد أي خيار ضد ايران، علما بأن ايران ـ وفقا لمصادر ـ لم تنتهك أي بند من بنود المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي. أما في اسرائيل فيدور جدل على كل المستويات السياسية والعسكرية حول ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الايراني على الدولة العبرية».

ومن منظورهم، فان الخطر الذي تمثله ايران النووية لاسرائيل مزدوج. فمن ناحية، فان ايران التي تملك المعرفة اللازمة لصنع القنابل النووية (ناهيك عن انتاجها) ستحد، بلا شك، من قدرة اسرائيل على ردع منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية كما ستفقد اسرائيل ميزة كونها الدولة الوحيدة التي تملك الأسلحة النووية في المنطقة، وبالتالي قدرتها على فرض السلام شرق الأوسطي الذي تريده وفقا لشروطها الخاصة.

ويقول (أفرام سينيه) عضو الكنيست وأحد قادة «حزب العمل» الاسرائيلي: «لا يمكن تخيل فكرة وجود قنبلة نووية في أيدي أعدائنا حتى وان لم يستعملوها. ان مجرد فكرة وجودها لديهم كافية. لا يمكنني تخيل فكرة أن تستمر المفاوضات السلمية بيننا وبين الفلسطينيين في ظل وجود هذا السلاح»!

مراقبون وسياسيون عرب يعتقدون أن وجود سلاح نووي في ايران سيشكل عامل توازن يمنع اسرائيل من اجراء مفاوضات وفق شروطها وفرض «السلام الاسرائيلي». وفي حال حدوث أي توتر بين اسرائيل و«ايران نووية» فان آلاف الاسرائيليين سيغادرونها خوفا من أن تتحول المواجهة الى مواجهة نووية.

ومن ناحية أخرى، يقول بعض الخبراء الاسرائيليين أن وجود السلاح النووي في ايران سيخلق نوعا من توازن الرعب في منطقة الشرق الأوسط بحيث يساهم في استقرار المنطقة تماما مثلما حدث طوال فترة الحرب الباردة بسبب وجود قوتين نوويتين عالميتين آنذاك.

الا أن أفرام سينيه لا يرى ذلك مفيدا حيث قال: «لا يمكن أن يكون هناك ردع استراتيجي حقيقي بين اسرائيل وايران بسبب عدم وجود تناسب بين البلدين لا من ناحية السكان ولا المساحة، وبالتالي فان قدرة امتصاص ايران لضربة نووية تفوق قدرتنا بكثير، وعندها يكون من السهل النيل منا حيث لا يوجد ردع حقيقي»!

واليوم، يحبس العالم أنفاسه لما قد يحصل اذا ما استمرت ايران في برنامجها النووي دون التفاتها الى التهديدات الأمريكية والأوروبية وهذا ما هو متوقع.

فكل من الولايات المتحدة ودول أوروبا يرون أن وجود قنبلة نووية في ايران سيشكل خطرا على الدولة العبرية لكنهم يتجاهلون عمدا ذكر الخطر الذي يشكله وجود ترسانة من الأسلحة النووية لدى اسرائيل بالنسبة للدول العربية وايران.

وفي نظرهم، المطلوب من ايران وكوريا الشمالية تفكيك برامجهما النووية في حين لا يطلب أحد من اسرائيل توقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية أو قبول الاشراف على برنامجها النووي، مثلما أنه لا أحد يطلب الشيء نفسه من الهند أو باكستان وهما على عكس ايران ترفض ان اخضاع برنامجهما النووي لأي رقابة.

ومرة جديدة، واضح أن أحد أبرز أسباب الأزمة المتزايدة بخصوص «الأسلحة النووية» الايرانية يتجسد في سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين التي يتبعها الغرب.

---

* كاتب من فلسطين

الصفقة المستحيلة: الرئيس الضائع بين مؤسسة أبيه والمتغيرات الدولية

غسان المفلح*

■ كلما كان هنالك حراك عربي تجاه الأزمة السورية كلما كثر الحديث عن صفقة سورية أمريكية، والمثال الليبي يستخدم دائما كنموذج تاريخي وراهن لمثل هذه الصفقات، دون تحديد واضح هل فعلا كانت هنالك صفقة بين أمريكا وليبيا؟ أم أن هنالك رضوخا ليبيا من طرف واحد لشرط المجتمع الدولي وقراءة ليبية تستشرف المستقبل القريب والبعيد؟ وهل بشار الأسد كالقذافي؟

وهل النظام السوري الحاكم هو كالنظام الليبي من حيث موقع القذافي فيه وموقع بشار؟ وهل الظروف الليبية كالظروف السورية بمعنى هل الظروف السورية تشبه الظرف الليبي على كافة الصعد والمستويات؟

إن الصفقة التي لا تطال بنية النظام هي ليست صفقة بل هي تأجيل تكتيكي لمواجهة هي قائمة أصلا ولا يمكن حلها بحكم تعارض بنيوي.

تعارض بنيوي بين الحدود التاريخية والإنسانية والعولمية وبين بنى نظم متهتكة وشخصانية وديكتاتورية ولا تراعي الحد الأدنى من الشفافية الاقتصادية والاجتماعية والمالية وحقوق الإنسان..الخ وبالتالي علينا التمييز بين نظام يريد الرضوخ الكامل للشرط الراهن والتكتيكي للمطروح عليه وبين صفقة بين طرفين! هل كان النظام الليبي طرفا في صفقة أم رضخ تكتيكيا ليحفظ نفسه ونظامه بمنأى عن عواصف الشرق الأوسط ؟

والذي كان يدرك وهو الذي بات أقدم رئيس في الشرق الأوسط منذ عام 1969 وثاني أقدم رئيس بالعالم بعد فيدل كاسترو أنه ليس مطروحا على الأولوية الفورية للضغط الدولي ورضخ لشروط تعتبر في جوهرها برانية ولاقيمة لها ـ أسلحة الدمار الشامل الليبية !! إنها النكتة ـ في عمل نظامه الذي يعتمد على الريع النفطي في استمرار السيطرة العارية على مقدرات الشعب الليبي ومصادرة حرياته. وصدق العرب نكتة أن النظام الليبي عقد صفقة وبدأت التحليلات العربية في هذا الموضوع وأخذت الإسقاطات على النظم العربية الباقية خارج الصفقة. كالنظام السوري. ما الذي سيقدمه هذا النظام ويبقيه في كامل سيطرته على آليات عمله القديمة ؟

النظام الليبي :

1 ـ لم يكن وسيبقى حتى أجل غير قريب على جدول الأجندة الغربية وفي رأس أولوياتها بل كان في مؤخرة هذه الأجندة والتنازل الذي قدمه هو تنازل استباقي من طرف واحد.

2 ـ وهو الذي يفتقد أصلا لأي نفوذ أقليمي أو تأثير في القضايا الأقليمية العالقة : فلسطينيا وعراقيا وإرهابيا.الخ فقد جردت منه هذه الأوراق قبل أن يقدم الورقة الأخيرة وهي أسلحة الدمار.

3 ـ والنفط لم يعد بإمكانه التلاعب به أبدا لأنه هو من يحتاج إلى ريعه أكثر مما يحتاجه الغرب خصوصا بعدما فقد السيطرة على قسم من أرصدته الموجودة في البنوك الغربية، يحتاجه كي يستمر في تمويل نظامه الاستبدادي الذي يعتمد بشكل أساسي ورئيسي على هذا المورد النفطي.

4 ـ ما الذي جناه النظام الليبي من وراء هذه الصفقة، هل قوي نظامه أكثر مما كان مثلا؟ حتى على شعبه فقد ضعفت سيطرته أكثر من السابق.

5 ـ والحيرة التي توقف المراقب جراء التحليلات العربية الكثيرة ولكن باتت هنالك عينة واضحة من هذه التحليلات وهي الغالبة :

إذا تدخلت الحكومات الغربية وخصوصا الأمريكية ضد النظم الديكتاتورية : تهاجم من قبل المثقف العربي، وإن لم تتدخل في الضغط على هذه النظم أيضا تهاجم، وإن عقدت صفقات تكتيكية بالمعنى السياسي تجنبها فتح النار على كافة الجبهات يتنطح المثقف العربي ليقول : رأيتم أنهم لايريدون الديمقراطية هاهم عقدوا صفقة مع القذافي.. ولهذا على الأدارات الغربية والأمريكية خصوصا أن تشاور المثقف العربي قبل أن تمارس سياستها !! كي تعرف بالضبط ما الذي يريده هذا المثقف؟ وتتصرف تلك الارادات على هدى نبوءات هذا المثقف لإنه تيه السلطة العربية.. قبل أن يكون تيه المثقف العربي.. تيه البقاء في بحر الفساد والقمع والتخلف والسيطرة على الشعوب في زمن بات هذا الأمر مدانا على كافة الصعد والمستويات، وغير فعال على المدى الطويل نسبيا ومفارقة من باب العتب :

المثقف المصري مثلا : ينادي بالديمقراطية في مصر ـ إبراهيم نافع ومصطفى بكري..الخ اللائحة طويلة ولا تنتهي ـ ويدافع عن النظام السوري ويمجد الرئيس مبارك في خطواته التي من شأنها أن تعيد إنتاج سيطرة النظام السوري على رقبة الشعب السوري من جديد أكثر مما هو عليه، إنه الفصام الأكيد والذي لا نعرف ماذا نسميه.بل لايكتفي هذا المثقف بذلك بل يخون حتى من يريد معارضة النظام السوري في هذه المرحلة..الخ ـ راجع كل مقابلات مصطفى بكري، والأفتتاحية الأخيرة لإبراهيم نافع في الأهرام ـ حقائق خدام والإخوان المسلمين.

النظام السوري :

بين النظام الذي أرسى دعائمه الرئيس الراحل وورثه لأبنه وبين متطلبات الساحة الدولية والإقليمية يجد بشار الأسد نفسه ضائعا بين استمرار الشكل الأسدي في الحكم وبين المطلوب دوليا وإقليميا.! والصفقة التي يريدها المثقف القومي العربي لايمكن لها أن تتحقق لأن المطلوب هو:

1 ـ أن يتخلى نهائيا وعلنا عن التحالف مع إيران وامتداداتها الإقليمية من حزب الله والجهاد الإسلامي في فلسطين..الخ

2 ـ أن يساعد في مكافحة الإرهاب الذي هو نفسه صدره إلى أفغانستان من قبل والعراق الآن. ويتخلى عن هذه الورقة وعائداتها نهائيا وإلى الأبد.

3 ـ وأن يعقد صلحا مع إسرائيل .

4 ـ أن يرفع يده عن آليات العمل الاقتصادي الحر في سورية، ويعيد هيكلة الاقتصاد بما يخدم أجندة العولمة.

5 ـ قليلا من الانفراج السياسي السوري على الصعيد الداخلي.

6 ـ التعاون الكامل في قضية الحريري وكحد أدنى تقديم أكباش فداء.

7 ـ أن يتخلى نهائيا عن اللعب بالورقة اللبنانية.

هذا المطلوب كحد أدنى من النظام السوري؟ فهل هو قادر على تلبيته ويبقى سيدا وعائلته في السيطرة على سورية ؟

أسئلة نتركها لحوار لاحق..كي نخرج من هذا التيه..

---

* كاتب من سورية

2006 عام صعب على امريكا باعتراف غير مسبوق لبوش الابن

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ كان للرئيس الامريكي الاسبوع الماضي خطاب ضمن سلسلة خطاباته المتوالية، وخطابه هذه المرة ألقاه امام مجموعة من قدامى المحاربين الذين ذهبت بهم حكومات بلدهم الى بلدان الغير لتحتل اراضيها وتذل شعوبها ارضاء لغطرسة فارغة ولنهب ما لدى هذه البلدان من ثروات.

كنت ارى المحاربين القدماء هؤلاء يصفقون، وتساءلت: ان كان هؤلاء يصفقون لما يسمعونه من فم الرئيس، ام انهم يصفقون لانفسهم شدا لازرهم بعد ان اصبحوا من (القدماء)، اي جزءا من الماضي؟ ولم يعودوا الا معاقين والسليم بهم تحول بفعل الزمن وعاداياته الى رجل عجوز مرتجف الاوصال؟

كانوا يصفقون. ولهم في التصفيق بعض نشوة، ولكن ماذا سمعوا؟

سمعوا خطابا مكرسا بكامله للعراق. فعلنا كذا وسنفعل كذا. والقوات العراقية (بالاسم طبعا، التي انشأوها اصبحت قادرة ومتمكنة وعددها كبير.. الى آخر هذا الكلام المعاد الذي صرنا نسمعه لا من فم بوش فقط بل ومن افواه وزرائه).

ولكن العالم كله يعرف جيدا، وكذلك الواعون من ابناء الشعب الامريكي بأن ما يسمعونه بعيد كل البعد عن الواقع، فلا القوات التي انشأوها لها القدرة على الثبات وضبط ما يجري من فلتان لم يعرفه العراق حيث تحولت شوارع مدنه واسواقها الى ساحات لمعارك طائفية يذهب ضحيتها العشرات يوميا.

اما «الجندرمة» التي انشأوها فلن تكون بين ليلة وضحاها بديلا عن جيش عريق له من العمر 85 عاما وكل ضابط وجندي فيه يحس بأنه يحمل كل هذا الارث المجيد والمجد التليد والمواقف المشرفة من اجل الوطن ورفعته.

كان جيش العراق الاصيل جيشا بكل معنى الكلمة وليس تجميعا لميليشيات طائفية وعرقية لا تملك اي ولاء للوطن الذي كنا ننشد بأن (الجيش سور للوطن ـ يحميه ايام المحن) ان الكراكوزات التي نشاهدها لا علاقة لها بالوطن. هي وحدات عسكرية ارتجالية تتشبه بالمحتلين في طريقة امساكهم للسلاح، ومشيهم، ووقوفهم، ويحار الناظر الى هؤلاء وهو يرى جلهم وقد اخفوا وجوههم حتى وهم يوزعون هدايا بمناسبة ما توهموا بانه عيدهم على الفقراء من الناس، ان الجندي الحقيقي لا يتخفى وراء قناع بل هو فخور بأظهار وجهه للناس.

ويبدو ان الرئيس الامريكي في خطابه الاحدث هذا وجد ان عليه الاعتراف بان قواته لم تفلح في السيطرة على العراقيين ومن سيطرت عليهم هم الجاهزون المحملون على الدبابات او الهليكوبترات الذين دخلوا البلد لا ليحكموه ويبنوه بل لسرقته والقصاص منه ومن شعبه في عملية انتقام فظيعة لان هذا الشعب لم يقايضهم بوطنيته ابدا.

نعم، اعترف بوش بأن عام 2006 هو عام صعب بعد كل ما سكبه من تبخير وثناء للقوات المسخ التي انشأوها. وهو هنا يناقض نفسه بنفسه. ونقول: ليس عام 2006 عاما صعبا فقط بل والذي قبله، وما قبل قبله، كلها اعوام صعبة عليهم وان الجيش الذي ظنوا انهم حلوه بقرار من بول بريمر تجمع ثانية بتشكيلات اخرى استعد لها وتدرب على طريقة مقاومة المحتل مهما كانت قوته ومهما كان السلاح الذي يمتلكه.

لقد شاهدنا هؤلاء الرجال وهم يصطادون المارينز كالعصافير ويكومونهم فوق بعضهم، وقد صوروا ما فعلوه ليشاهده العالم كله وليبرهنوا على كذب الادارة التي لا تكف عن مسلسل الخطب المتحدثة عن نصر لا يوجد الا في اوهامها.

ويبدو ان السيناتورة هيلاري كلينتون قد رأت هذا المشهد لذا اعلنت احتجاجها على نوعية الستترات الواقية التي يرتديها المارينز اذ بدت لا علاقة لها بأي وقاية. ومن بدري بأن لدى المقاومة العراقية اطلاقات لا تفلح الستترات الواقية بصدها، وعلى السيناتورة الديمقراطية ان تتأكد من معلوماتها فهذه المقاومة افلحت في صنع عبوات ناسفة تدمر كل دبابات وناقلات جند الجيش الامريكي.

كنت انصت للرئيس الامريكي واجده يحاول في خطابه ان يقنع نفسه وليس المرعوبين من قدامى المحاربين. وتذكرت خطبه الطاووسية وهو مزهو بما فعل واقول لنفسي: لا يصح الا الصحيح. وقد اعترف بلسانه ان عام 2006 سيكون عاما صعبا وهو كذلك فعلا فأهل الحق لا يسكتون عنه والاحرار لا يغمضون عيونهم على ضيم.

---

* روائي من العراق يقيم في تونس